

وضعية المجندين المساعدين الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال الثورة الجزائرية 1962-1954

The Status of Algerian Auxiliary Recruits in the French Army during the Algerian Revolution (1954–1962)

ليلى تيتة^{1*}، مختار هوارى²

¹ جامعة باتنة 1-(الجزائر)، leila.tita@univ-batna.dz

² جامعة باتنة 1-(الجزائر)، mokhtar.houari@univ-batna.dz

تاريخ القبول: 2026/04/14

تاريخ الإرسال: 2026/01/31

ملخص:

شكل تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بين المجندين بعقد والمجندين اراديا إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال سنة 1830، ولم يكن هذا التجنيد مجرد إجراء عسكري يهدف إلى تعزيز القدرات القتالية للجيش الفرنسي فحسب، بل كان أداة سياسية واستراتيجية هدفت إلى إخضاع المجتمع الجزائري. وقد بلغ هذا الخيار ذروته خلال الثورة التحريرية (1954–1962)، حين راهنت فرنسا بشكل واسع على توظيف الجزائريين أنفسهم في مواجهتها.

يهدف هذا المقال إلى دراسة تطور سياسة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال الثورة التحريرية، وتحليل مختلف التشكيلات الغير نظامية التي أنشأت لهذا الغرض، بدء بتعريفها ثم الحديث عن مختلف فئاتها مع التركيز على السياق الذي أفرزها، محاولين إمطة اللثام عن لبس لطالما نجده في الأدبيات التاريخية وهو إدراج صفة "الحركي" للحديث عن هؤلاء دون تمييز بينهم.

كلمات مفتاحية: استعمار؛ جزائريين؛ تجنيد؛ مساعدين؛ ثورة.

Abstract

The recruitment of Algerians into the French army constituted one of the fundamental pillars of French colonial policy in Algeria. This recruitment was not merely a military measure aimed at strengthening the combat capabilities of the French army; rather, it was a political and strategic tool intended to subjugate Algerian society. This policy reached its peak during the War of Liberation (1954–1962).

This article aims to examine the development of the policy of recruiting Algerians into the French army during the War of Liberation and to analyze the various irregular formations that were created for this purpose. It begins by defining these formations and then discusses their different categories, focusing on the context that produced them, while attempting to clarify a long-standing confusion in historical literature—namely, the tendency to label all of these individuals as “Harkis” without distinguishing between them

Keywords: Colonialism; Algerians; Recruitment; Auxiliaries; Revolution.

1- مقدمة:

شكل الجند المساعدون الجزائريون (Les supplétifs Algériens) إحدى الأدوات الأساسية التي اعتمدت عليها فرنسا خلال احتلالها للجزائر، وقد مثل هؤلاء فئة محلية جندت خارج الإطار النظامي للجيش الفرنسي، وأسندت إليها مهام عسكرية وأمنية متعددة، جعلتها في موقع حساس بين المستعمر والمجتمع الجزائري.

ينطلق هذا المقال من التساؤل الآتي: من هم الجند المساعدون الجزائريون في الجيش الفرنسي وكيف تشكل دورهم خلال الفترة الاستعمارية؟

يعتمد البحث في هذا الموضوع على المنهج التاريخي التحليلي، بالاستناد إلى الدراسات الأكاديمية وأهمها دراسة شارل روبير أجيرون Charles-Robert AGERON المعنونة:

Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie
بالإضافة إلى محاولة استنطاق بعض الوثائق الأرشيفية الفرنسية وهو ما يمثل الجديد في هذه الدراسة، ويهدف إلى دراسة تطور سياسة تجنيد الجزائريين الماعدين وليس النظاميين في الجيش الفرنسي خلال الثورة التحريرية، وتحليل مختلف التشكيلات العسكرية وشبه العسكرية التي أنشأت لهذا الغرض، مع التركيز على السياق التاريخي والسياسي الذي أفرزها.

2- الخلفية التاريخية لتجنيد الجزائريين 1830-1954:

منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبة السيطرة على بلد شاسع المساحة ومعد البنية الاجتماعية اعتمادا على القوات الأوروبية فقط، لذلك اتجهت فرنسا مبكرا إلى تجنيد الجزائريين ضمن الجيش النظامي بأسماء مختلفة مثل الزواف Zouaves، السباهية Spahis، التيركوس Turcos، والرماة Tirailleurs... وقد كان أغلبهم ينحدرون من المناطق الريفية، أو ضمن قوات مساعدة (تشكيلات إضافية) في وحدات عسكرية محلية كالقوم وقد اختفت مع صدور قانون التجنيد الإلزامي سنة 1912. (سعد الله أ.، 1992، الصفحات 110-111)

كان هذا التجنيد يقوم على أساسيين: عسكري بالاستفادة من معرفة السكان المحليين بالأرض والعادات، وسياسي بتفكيك روح المقاومة وتحويل جزء من المجتمع إلى أداة في يد المستعمر. وقد شارك المجندون الجزائريون في عدة حملات عسكرية خارج الجزائر مثل حرب القرم والحرب الفرنسية-البروسية، ما رسخ تقليدا عسكريا استعماريًا استمر لعقود.

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، لجأت فرنسا إلى تعبئة واسعة للموارد البشرية في مستعمراتها، فتم تجنيد عشرات الآلاف من الجزائريين، سواء كمجندين إجباريين أو متطوعين. وقد قاتل هؤلاء في الجبهات الأوروبية في ظروف قاسية، مقابل وعود سياسية واجتماعية لم تنفذ بعد انتهاء الحرب. وقد تكرر المشهد ذاته خلال الحرب العالمية الثانية، حيث ساهم الجزائريون في

تحرير فرنسا نفسها من الاحتلال النازي، غير أن هذه التضحيات لم تترجم إلى تحسين جوهري في أوضاعهم السياسية، بل أعقبتها أحداث دامية مثل مجازر 8 ماي 1945 التي كشفت حدود الاندماج المزعوم في المشروع الفرنسي. (ليتيم، 2018)

شكلت هزيمة فرنسا في الهند الصينية سنة 1954 منعطفا حاسما في تاريخها العسكري. فقد خرج الجيش الفرنسي منها، فاقدا للهيبة، ويعاني نقصا في الموارد البشرية. وفي هذا السياق، اعتبرت الجزائر آخر معاقل الإمبراطورية الفرنسية، ما دفع باريس إلى تعبئة كل الوسائل الممكنة للحفاظ عليها. هنا، عاد خيار تجنيد الجزائريين سواء النظاميين أو المساعدين بقوة. ومع اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954، واجهت فرنسا ثورة من نوع جديد، قوامها حرب العصابات، والارتكاز على دعم السكان. ومن ثم، اعتبرت القيادة العسكرية الفرنسية أن كسب "قلوب وعقول" الجزائريين يمر عبر إشراكهم في الحرب ضد جبهة التحرير الوطني. (سعد الله ا، 1992، الصفحات 230-235)

في هذه المرحلة، بدأت عملية تجنيد الجزائريين بقوة إلى جانب إنشاء وحدات عسكرية محلية مسلحة مساعدة تعمل إلى جانب الجيش الفرنسي النظامي، وتخضع لإشرافه المباشر للمساهمة في "حفظ النظام" كمرحلة أولى، والسبب في اللجوء إلى ذلك يعود إلى ماضي التقاليد العسكرية الاستعمارية، وخبرة ضباط الشؤون الأهلية السابقين ومبادرة بعض الزعماء الجزائريين، أضف إلى البحث عن قوى محلية مساندة قادرة على معرفة الأرض والسكان للتجاوب مع السياق العام الذي اتسم بتصاعد العمل المسلح للثورة وعجز الجيش الفرنسي عن السيطرة الكاملة على الأرياف. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 3).

3- ماهية الجند المساعدين: Les supplétifs

تميز التقارير العسكرية الفرنسية في صفوف وحدات الجيش الفرنسي بين القوى النظامية Les forces régulières والجند المساعدين Les supplétifs.

تضم القوى النظامية المنخرطون المتعاقدون Engagés sous contrat والمستدعون من الإحتياط بعقد Engagés volontaires sous contrat، أما الفئة الثانية موضوع دراستنا فالمقصود بها تلك الفئات الجزائرية التي جُندت من طرف السلطات الفرنسية للقيام بمهام عسكرية أو أمنية، دون أن تنتهي إلى الجيش الفرنسي النظامي بشكل كامل. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 3) وقد شمل هذا المفهوم تشكيلات متعددة مقسمة حسب تاريخ ظهورها إلى: (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 4)

- القوم ومجموعات الشرطة الريفية المتنقلة (GMPR) التي أنشأت في جانفي 1955؛

- المخازنية أي مجموعات "المخزن" التي أقيمت هي الأخرى سنة 1955؛
- الحركى التي تشكلت في أفريل 1956؛
- الوحدات الإقليمية (UT) التي أنشأت في ماي 1956، ثم تحولت إلى وحدات احتياط (UR) سنة 1960 وجنود الإحتياط الخاصين العساس
- فرق الدفاع الذاتى أضف الى جماعات أخرى.
- وقد تميز هؤلاء بوضع قانوني هش، تبعية مباشرة للسلطات العسكرية الفرنسية، اعتمادهم على عقود مؤقتة أو غير مكتوبة وفق ما سنأتي على ذكره.

4- أشهر فئات القوات المساعدة:

1-4- القوم Goums ومجموعات الشرطة الريفية المتنقلة GMPR :

فرق القوم هي تشكيلات غير نظامية أنشأتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية مع اندلاع الثورة التحريرية، تكونت من جزائريين يعملون كمساعدين للجيش الفرنسي في مواجهة الثورة، وقد سميت بالقومية في اللغة المحلية الجزائرية نسبة إلى كلمة "القوم" أي الناس، لكن المصطلح حمل لاحقا دلالات سلبية باعتباره يرمز إلى تعاون مع المستعمر ضد الثورة التحريرية. (مرتاض، دت، صفحة 43)

كانت فرق القوم من أوائل التشكيلات التي أنشأت بعد اندلاع الثورة في البلدية المختلطة لبسكرة حيث قاموا في 08 و 09 نوفمبر 1954 بالدفاع عن منزل القايد الجديد لمشونش فقتلوا شخص وجرحوا اثنان من عناصر الأفواج المسلحة (BOULHAIS, 2002, p. 219)

تركز نشاطهم في المناطق الريفية والجبلية، وقد كان توزيعهم بمقاطعة قسنطينة في 12 ديسمبر 1954 حسب الوثائق الأرشيفية الفرنسية على النحو التالي: (A.O.M9314/96, 1955)

تبسة(تبسة): 40 شخصا، مرسوت (تبسة): 30 شخصا، الأوراس(أريس): 30 شخصا، بسكرة (مشونش): 30 شخصا، خنشلة (خنشلة): 30 شخصا، بلزمة (كورناي): 30 شخصا، بريكة (بريكة): 30 شخصا، سدراتة (سدراتة): 30 شخصا، خنشلة (خنقة سيدي ناجي): 30 شخصا، اليبان(مجانة): 20 شخصا. ليرتفع العدد في 12 جانفي 1955 إلى 30 فرقة تضم حوالي 100 شخصا. (FAIVRE, 1955, p. 24)

في إطار إعادة تنظيم الفرق الأمنية المعروفة باسم "القوم" والتي تحدثنا عنها، أنشأت مجموعات الشرطة الريفية المتنقلة (Les Groupes Mobiles de Police Rurale) والتي وردت في بعض الوثائق الأرشيفية الفرنسية الأخرى تحت تسمية مجموعات الحماية الريفية (Les Groupes Mobiles de Protection Rurale)، وقد تم إقرار تأسيسها بعد موافقة وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران Francois MITTERAND بتاريخ 24 جانفي 1955 على طلب جون فيجور Jean

VAUJOUR مدير الأمن العام في الجزائر، ودخلت حيز التنفيذ بقرار صادر عن الحاكم العام للجزائر.
(A.O.M93/4408, 13 Août 1955)

جاء إنشاء هذه المجموعات في سياق تفاقم حالة "انعدام الأمن" في الأرياف الجزائرية خلال منتصف الخمسينيات، حيث سعت الإدارة الاستعمارية إلى تعزيز جهاز الشرطة الريفية عبر تشكيل قوة دائمة مختلطة فرنسية-جزائرية، قدمت على أنها أكثر انضباطا وتنظيما من تشكيلات القوم.
(A.O.M9314/96, 1955)

عُرفت رسالة محافظ قسنطينة المؤرخة في 25 جانفي 1955 هذا الهيكل باعتباره تنظيما مستقلا ملحقا بإدارة الأمن العام، مهمته دعم قوات الأمن والحاميات العسكرية وقوات الدرك في "حفظ النظام" بالمناطق الجبلية والقرى (الأرياف) وحماية الأشخاص والممتلكات هناك.
(A.O.M93/4408, 13 Août 1955)

تُكون أعضاء مجموعات الشرطة الريفية المتنقلة بنسبة تراوحت بين الثلث والثلثين من سكان المناطق التي ينشطون بها من الجزائريين، ولهذا الغرض جرى استقطاب متطوعين من المحاربين القدامى والعسكريين السابقين بعد إخضاعهم لعملية انتقاء دقيقة، وأُطلق عليهم اسم "الحراس الريفيين"، في حين كان الجزائريون يطلقون عليهم تسمية "القومية".
(HAUTREUXFrancois-Xavier, 2007)

كان أفراد هذه الوحدات يوقعون عقود عمل لمدة سنة قابلة للتجديد، ويُعدون رسميا موظفين مدنيين مجندين من طرف الإدارة المدنية، خاضعين لسلطة ثلاثة مفتشين إقليميين ومدير الأمن الوطني، رغم ارتدائهم زيا موحدًا وتمتعهم بتنظيم هرمي خاص إلا أنهم خضعوا لتأطير إداري وأمني صارم من طرف مفتشين وضباط من أصول أوروبية، وهو ما ميز هذا الهيكل عن غيره من تشكيلات الجند المساعدين، ومع ذلك فقد تولى تأطيرهم نادرا ضباط صف جزائريين صغار وضباط صف فرنسيين، بينما قادهم عدد محدود من ضباط الاحتياط أو الخدمة الفعلية المتطوعين، ونادرا ما كانوا من الجزائريين، وحمل الجميع ألقابا مدنية إذ لقب القائد بـ "قائد مجموعة من الدرجة الأولى"، والرفيق الأول بـ "رئيس فصيلة من الدرجة الأولى"، وقد جمعت هذه الوحدات في تشكيلات نظامية، وأُسكن أفرادها في ثكنات، بهدف تعزيز الرقابة عليهم وضبط تحركاتهم.
(AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 4) ولتسهيل أداء مهامهم، زودوا بوسائل نقل متنوعة من سيارات مهيأة لمختلف أنواع الطرق إلى الخيول ووسائل لوجستية أخرى. (LadépêchedeConstantine, 13 Août 1955.)

تكونت كل مجموعة من نحو 85 فردا، موزعين على فصيلة فرسان تضم حوالي 20 عنصرا، وفصيلتي مشاة ومشاة محمولين يتراوح عدد أفرادها بين 30 و35 عنصرا، وكان كل فرد يحمل شارة تعريف وبطاقة هوية رسمية. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée

Roger LEONARD française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 4) و قد أمر روجي ليونار بتشكيل مجموعات منها كمرحلة أولى وزعت على المقاطعات الثلاث الكبرى الجزائر، قسنطينة ووهران، كما دمجت وحدات القوم السابقة ضمن هذه التشكيلات الجديدة. (CAZORLA, 2002) وعليه، فقد كان تحت إمرة محافظ قسنطينة في 02 أفريل 1955 حوالي 13 فرقة من الفرق المتحركة للشرطة الريفية يقودها 13 ضابط و 75 مساعد وتحتوي 1450 شخص. وبحلول 13 أوت 1955 أصبحت 18 مجموعة على اعتبار تحويل المجموعات التي شكلت بمقاطعتي وهران والجزائر إلى الأوراس لخطورة الوضع به مقارنة بالمناطق الأخرى. (A.O.M93/4408, 13 Août 1955) ورغم أن العدد النظري لأفراد كل مجموعة كان محددا بـ 96 رجلا، فإن العدد الفعلي لم يتجاوز في أغلب الأحيان 75 عنصرا، وبلغت نسبة الجزائريين في صفوفها رسميا ما بين 75 و80%. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 4)

وسعيا إلى استقطاب عناصر تعد "أعلى مستوى من الحركي"، منحت الإدارة الاستعمارية أفراد هذه المجموعات أجورا تفوق أجور هؤلاء، إذ تراوح الأجر اليومي بين 1020 فرنكا فرنسيا للحارس اليفي من الدرجة الثانية و1300 فرنكا لرتبة "مقدم"، المعادلة لرتبة رقيب أول، دون وجود رتب أعلى من ذلك. وابتداء من مارس 1958، تغير اسم هذه التشكيلات إلى مجموعات الأمن المتنقلة (Groupes Mobiles de Sécurité - GMS)، وألحقت بشركات أمن الجمهورية (CRS) فأصبح أفرادها يتقاضون رواتب شهرية مع زيادات معتبرة. وقد بلغ عدد هذه المجموعات 33 مجموعة مع نهاية سنة 1955، ثم ارتفع إلى 84 مجموعة في مطلع سنة 1957، وهو ما يعكس توسع هذا الجهاز الأمني في سياق تصاعد الثورة التحريرية. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 6)

4-2- المخازنية Mokhazines:

المخازنية كلمة مشتقة اشتقاقا دلاليا من كلمة "المخزن"، وتحت هذه التسمية أدرجت مجموعة من الوحدات العسكرية المساعدة المكلفة بحماية الأقسام الإدارية المتخصصة (SAS) والحضرية (SAU) التي تعادل ما كان يعرف بـ "المكاتب العربية" في فترة بداية الاحتلال. وعليه يمكن القول أن المخازنية هم الذراع المسلح لهذه الأقسام، حيث تولوا مهام الحراسة والدفاع، وأحيانا المشاركة في عمليات عسكرية. وهكذا يبدو لنا جليا بأنه، وعلى الرغم من الطابع "الاجتماعي" المعلن لسياسة الأقسام الإدارية المتخصصة والحضرية إلا أنها قد هدفت في العمق إلى فرض السيطرة على السكان اليفيين وعزلهم عن الثورة، وقد قدر عدد أفراد المخازنية بين 25 و30 عنصرا لكل قسم إداري متخصص (بمعدل **عمري** 26 سنة 1957، و27.7 سنة 1960، و29.3 في نهاية سنة 1961. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 5)

كان المخازنية تحت تصرف الضباط الفرنسيين الذين يديرون الأقسام الإدارية المتخصصة، غير أنهم كانوا إداريا تابعين للإدارة المدنية الفرنسية لشؤون الجزائر. وكان دورهم في الغالب ثابتا ودفاعيا، إلا أنهم كانوا يستعدون أحيانا للمشاركة في عمليات عسكرية داخل مناطقهم، وقد حدث ذلك في كثير من الأحيان. وقد جندوا بعقود لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، وكانوا يتقاضون أجورا يومية تراوحت بين 820 فرنكا فرنسيا للمخزني من الدرجة الثانية، و1220 فرنكا للعريف، و1300 فرنكا لـ "المقدم". وقد ازداد عددهم بقدر ازدياد عدد الأقسام الإدارية المتخصصة والأقسام الإدارية الحضرية إذ ارتفع عددهم من 11000 شهر جانفي 1958 إلى نحو 20000 في نهاية سنة 1960، وذلك مقابل 697 قسما إداريا متخصصا وقسما إداريا حضريا. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 5)

4-3- الحركي Les harkis :

تشتق كلمة "حركي" من الكلمة العربية "حركة" بمعنى التنقل أو التحرك. والحركي أبرز وأوسع فئات المجندين الجزائريين خلال الثورة، وهم فرقة عسكرية متنقلة، أنشأت وحداتهم رسميا في فيفري 1956 كوحدات متحركة خاضعة مباشرة للجيش الفرنسي الذي يتولى الإشراف عليها دون وضع قانوني واضح. وقد شكلت الوحدات المساعدة الوحيدة ذات الطابع الهجومي العسكري خلال الثورة التحريرية.

شارك الحركي في عمليات التمشيط وجمع المعلومات والدعم اللوجستي، وقد بلغ عددهم عشرات الآلاف، ما جعلهم عنصرا محوريا في الاستراتيجية الفرنسية، وفي الوقت ذاته رمزا لانقسام المجتمع الجزائري تحت وطأة الاستعمار.

شكلت أول فرق الحركي خلال الثورة التحريرية سنة 1955 في منطقة آريس (الأوراس) على يد عالم الإثنولوجيا جون سرفييه Jean SERVIER بموافقة الجنرال قاستون بارلانج Gaston PARLANGE. وقد قام هذا الأخير بتأطيرها بعناصر من الحرس المتنقل وضباط صف فرنسيين. وبذلك فقد كان بالأوراس وحدها في شهر جويلية 1955 حسب - مونتانيون MONTAGNON_: 1760 حركي بأريس، 200 في دوار إيشمول، 70 في كيمل. (A.O.M93/4408, 1955) كما شكلت فرق أخرى للحركي على يد بعض القياد في دواوير بوادي الصومام ومنطقة الظهرة.

في أفريل 1956، حدد منشور للوزير المقيم روبير لاکوست Robert LACOSTE قواعد إنشاء الحركي وتنظيمهم وتسليحهم باعتبارهم "تشكيلات مؤقتة مهمتها المشاركة في عمليات حفظ النظام"، ثم جاءت مذكرة للجنرال سالان SALAN بتاريخ 20 ماي 1957 لتوضح أن الحركي هم "تشكيلات تنشأ لعمليات محددة ولمدة زمنية محدودة، ويجب ربطها بوحدة نظامية تتكفل بتجنيدها وتأطيرها وإدماجها ضمن جهاز هذه الوحدات". وقد وضعت هذه الفرق من الحركي تحت تصرف الجيش ابتداء من 1 جويلية 1957. وقد اقترح ديوان الوزير المقيم لاکوست آنذاك تغيير

اسم "الحركي" إلى "تشكيل جزائري لمكافحة حرب العصابات"، وتأطير هذه المجموعات بضباط وضباط صف فرنسيين، وإنشاء رتب خاصة بالمسلمين، وتخفيض التعويضات اليومية التي اعتبرت مرتفعة. غير أن الجنرال سالان رفض هذا المشروع بعنف، لأنه -حسب قوله-: "كان سيضع أسس جيش جزائري مستقبلي، ويجسد مبدأ وجود أمة جزائرية." (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 5) وهكذا ظل الحركيون عمالا يوميين يستقدمون محليا، ويتقاضون أجرا على أساس 750 فرنكا فرنسيا في اليوم، مع بقاء الإعاشة على نفقتهم. وكان يمكن أن يحصلوا على تعويض عن الدابة قدره 400 فرنك إذا جاؤوا ببغل أو حصان. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 6)

أما الحركيون الدائمون فكان يمكن أن يمنحوا "عُدة خفيفة" تسلم لهم مقابل أجر (يخصم من أجرتهم اليومية 30 فرنكا). ونظرا لصعوبات التجنيد لبلوغ الأعداد المقررة، رفع الأجر اليومي للحركيين سنة 1960 إلى 8.25 فرنكا جديدا. ومع ذلك، ظل الجيش مترددا سنة 1961 في منحهم وضعاً قانونيا واضحا مؤكدا: "لا ينبغي إعطاؤهم أي ضمان في هذا الشأن." ولم يعترف لهم بوضع قانوني إلا في 11 ديسمبر 1961، وذلك في شكل عقود شهرية قابلة للتجديد. ومع ذلك، لم يستفد جميع الحركيين من هذا الوضع، إذ لم يوقع عليه سوى 13890 منهم في فيفري 1962. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 6)

وباعتبارهم عمالا مأجورين غير مستقرين، كانوا يعاملون ككفئة مهمشة، لا يستفيدون من الضمان الاجتماعي ولا من المنح العائلية. غير أنهم كانوا يتمتعون بحق العطل السنوية المدفوعة (يوم ونصف عن كل شهر عمل)، وبالعلاج المجاني في حال الإصابة، وبمنحة عن "حادث عمل" في حال العجز الدائم. وإذا قتلوا في القتال، كان من الممكن أن تحصل أراملهم - بعد آجال طويلة جدا - على تعويض جزافي تحدده الإدارة المدنية. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 6)

وبالمقارنة مع المخازنية وحراس مجموعات الأمن المتنقلة (GMS)، اعتبر الحركيون وحدات مساعدة من الدرجة الثانية. ففي سنة 1957 لم يكن مسموحا لهم إلا ببندقية صيد و25 طلقة. ثم، تدريجيا، وفي حدود 50% من تعدادهم في البداية، زدودا ببنادق حربية من عيار 8 مم، وهي أسلحة كانت متقدمة أصلا. وفي سنة 1959 جرى تسليحهم ببنادق تكرارية من عيار 7.5 مم، بل وحتى بأسلحة جماعية، لكنهم اشتكوا من اضطرابهم إلى استعمالها دون تدريب كاف على استخدامها. كما منحوا رتبا عسكرية: فكان هناك عريف حركي، وعدد قليل من الرقباء (بأجريومي قدره 11 فرنكا)، ورقيب أول واحد لكل 100 رجل بأجريومي قدره 13.20 فرنكا. وفي جوان 1961 تقرر أن يضم كل 100 حركي: رقيب أولين بدل واحد، وستة رقباء بدل أربعة، واثنى عشر عريفا

بدل ثمانية. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 6)

استخدم الحركي في مختلف المهام: فبعضهم ألحق بوحدة الهندسة أو النقل، وآخرون بفرق الدرك (نحو ألف، بمعدل عشرة لكل فرقة). وخدم بعضهم في أفواج الاحتياط العام (1000)، في حين أدمج آخرون في الوحدات الصغيرة التي سميت أولا وحدات مكافحة حرب العصابات، ثم ابتداء من ديسمبر 1958 "فرق الصيد" (6500). (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 7)

كان من المفروض أن يتراوح تعداد كل حركة بين 50 و60 رجلا، غير أن العدد كان يتغير كثيرا بحسب الحاجات. فعلى سبيل المثال، نجد أن حركة تابعة للفوج الأول من الفرسان الأجانب (1er REC) كانت تضم 17 حركيا في 12 أكتوبر 1959، ثم 34 في 31 ديسمبر، و19 في 30 سبتمبر 1960. ومع ذلك، أصبح بعض الحركيين بحكم الواقع عناصر دائمة بلا عقود، وبقوا في وحداتهم ستة أشهر أو سنة، بل وحتى سنتين أحيانا. وقد تركت شروط التجنيد لمبادرة الضابط المسؤول. ويبدو أنه لم تكن هناك، خاصة في البداية، سوى تحقيقات مسبقة قليلة، مع تفضيل واضح للمحاربين القدامى، وهو ما قد يفسر قول الباشاغا بوعلام إن "متوسط سن هؤلاء المقاتلين الشباب كان 35 سنة." (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 7)

ورأت القيادة العسكرية أن صيغة الحركي، باعتبارهم وحدات مساعدة بلا ضمان وظيفي، كانت صيغة مريحة. ولم تكف عن السعي لدى باريس للحصول على الاعتمادات المالية اللازمة لتوسيع التجنيد باستمرار. فقد أذن للجنرال سالان، بدعم من أندريه مالرو André MALLROT الذي كان يريد "حركيين حتى في أقصى اليسار"، بقرار من المجلس الوزاري المشترك بتاريخ 14 أوت 1958 برفع العدد من 17000 إلى 30000، لكن ليس إلى 48000 كما كان يطلب. ثم انتزع الجنرال شال CHALLE مضاعفة جديدة للأعداد، إذ أعلن في 9 جانفي 1959: "قررت تجنيد 30000 حركي إضافي"، وهو ما وافق عليه مجلس الدفاع في 12 فيفري 1959. غير أنه كان قد وعد الجنرال ديغول، الذي كان معارضا "لاستخدام الحركي في عمليات ضد إخوانهم في العرق"، بأنهم لن يستعملوا إلا في مهام ثابتة للحماية والمراقبة. لكن هذا الوعد لم يُحترم. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 7)

ومع ذلك، أوضحت مجلة الإعلام العسكري في عدد أكتوبر 1959 أن مجموع وحدات الحركي شكلت قوات غير موثوق بها كثيرا، ولا يمكن الاعتماد كثيرا على ولائها. وبررت المجلة الاحتياطات الضرورية لاستخدامها: مراقبة دائمة، حجز الأسلحة أو تقييدها بالسلاسل، وجود أوروبيين في نقاط الحراسة، والدور الضروري للأمن العسكري الذي كان ينبغي أن يضم في كل حركة ضابط

صف فرنسي. ولم تكشف المجلة، مع ذلك، عن وجود عناصر استخبارات. وكان الحركيون يدركون جيدا حالة الشك التي تحيط بهم. فقد ذكر قائد كتيبة في تقرير مؤرخ في 19 جوان 1960 أن "الحركيين يشعرون بأنهم ينظر إليهم بوصفهم وحدات مساعدة من الدرجة الثانية لا تثق بها القيادة، وهم يشكون من نزع أسلحتهم عند العودة من العمليات، وتركهم بلا حماية في القرى، في حين يغلق العسكريون على أنفسهم أبواب مراكزهم بإحكام." (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 7)

5- فئات أخرى من الوحدات المساعدة:

5-1- الوحدات الإقليمية L'unité territoriale (UT) ووحدات الإحتياط (UR) والعساس Asses: أنشأت الوحدات الإقليمية في ماي 1956، لكنها لم تظهر فعليا إلا في مطلع سنة 1957. كانت تتكون أساسا من أوروبيين من قوات الإقليم دون سن الخامسة والأربعين، يمكن استدعاؤهم لفترات محدودة، غالبا شهرا واحدا في السنة. أدمج الجزائريون فيها ابتداء من سنة 1958 فبلغ عددهم 3700 في نهاية تلك السنة من أصل 66500 مجند إقليمي، ثم 7300 في نهاية 1959. ووفقا للجنرال أولييه OLIER فإن "الزيادة المرغوبة في عدد الإقليميين المسلمين لأسباب سياسية كانت تصطدم بسوء نية الأوروبيين". (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 8)

بعد حل جميع الوحدات الإقليمية في 23 فيفري 1960، تحولت بعض هذه الوحدات، التي كانت مدمجة في وحدات الخدمة الفعلية، إلى وحدات احتياط (UR) Unités de réserves تعمل بدوام كامل وألحقت بها هذه المرة وحدات دائمة من المساعدين الجزائريين أطلق عليهم اسم عربي هو العساس Asses. غير أن هذا اللجوء إلى احتياطيين إقليميين ذوي رواتب مرتفعة (على حساب الميزانية العسكرية) لم يتسع نطاقه، بل على العكس تراجع عدد الإقليميين الجزائريين المجندين إلى 620 فقط في نهاية 1960. وكان يخطط، مع ذلك، لوجود 1600 رجل في وحدات الاحتياط سنة 1961 و3450 عسаса، غير أنه يبدو أن العدد الإجمالي للمجموعتين لم يتجاوز بالكاد 4000 رجل في نهاية 1961. ولم تكن وحدات الاحتياط مكلفة إلا بمرافقة القوافل، في حين حصر العساس في مهام حراسة الورشات. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 8)

5-2- فرق الدفاع الذاتي (Groupes d'Auto-Défense GAD):

هي فئة من الوحدات العسكرية المساعدة للجيش الفرنسي، لم يظهر ذكرها في المراسلات والحسابات الفرنسية إلا في أواخر سنة 1956. ووفق الخطاب الرسمي، قيل أن بعض القرى، ورغبة في حماية نفسها من تجاوزات "المتمردين"، شكلت طوعا، ولكن بمساعدة الجيش الفرنسي، ميليشيات أو مجموعات "دفاع ذاتي" (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 8)

(8 p. 1995, française pendant la guerre d'Algérie, وهو ما يؤكد عالم الأجناس جون سارفي (Jean SERVIER)) في شهادته حين يذكر أنه وصل إلى مدينة أريس بتاريخ 31 أكتوبر 1954، حيث لاحظ غيابا شبه تام للنظام الأمني، وحالة من الارتباك والخوف لدى الإداري الفرنسي المسؤول الذي كان يخشى التعرض لهجوم دون أن يمتلك تصورا واضحا لكيفية التعامل مع الوضع. وقد اقتصر تدخله آنذاك على تسليح الأوروبيين قصد الدفاع عن أنفسهم، ووضع الأسلحة فوق أسطح المنازل لاستخدامها عند الضرورة، على غرار الإجراءات المعتمدة خلال الحرب العالمية الثانية لمواجهة الهجمات الجوية. ويرى سارفي أن أخطرا في هذا الإجراء كان تسليح المدنيين الأوروبيين، فطلب من الإداري السماح له بالمشاركة في الدفاع عن البلدة، وهو ما وافق عليه. ويضيف سارفي أنه بادر في البداية إلى استرجاع الأسلحة من الأوروبيين، رغم احتجاجهم الشديد، ثم طلب لقاء مع الأغا السبتي مرشي، وعرض عليه المشاركة في حماية أريس، فوافق على ذلك (FAIVRE, 1955, p. 34). وعلى إثر هذه الموافقة، قام بتوزيع السلاح على أفراد التوبة عرش من أعراش المنطقة رغم اعتراضات الأوروبيين. وبذلك يعد الأغا السبتي مرشي أول شخصية محلية تلجأ إلى الإداري راي (REY) من أجل الحصول على السلاح بدعم فرنسي. (FAIVRE, 1955, p. 34)

عمل الأغا السبتي، بالتعاون مع الكابتن لكحل، على تجنيد نحو خمسين شخص، زُود كل واحد منهم بثلاثين خرطوشة، فيما بقي آخرون في انتظار التسليح. (BOULHAIS, 2002, p. 76) وكان أغلب هؤلاء في البداية من فرع آيت تاخريبت، ثم وُزعت الأسلحة أيضا على بعض أفراد عرش آيت داوود. وقد شارك هؤلاء في الدفاع عن مدينة أريس منذ الساعة السابعة والنصف صباحا في اليوم الأول من اندلاع الثورة. وهكذا فقد ظهر أول فوج من هذه الوحدات رسميا في 10 نوفمبر 1954، تحت إشراف النقيب سارفي بمدينة أريس، وبالتحديد في منطقة تاغت (مشونش) حيث وقعت أولى العمليات التي أسفرت عن مقتل المعلم مونرو والقائد صدوق (AGERON, «Les militaires algériens de l'armée française de 1954 à 1962», 2003, p. 434). أما بالمنطقة الرابعة، وتحديدا في الأصنام، فتشير شهادات السلطات الفرنسية إلى أن الباشا بوعلام كان من أوائل من سعى إلى تسليح قبيلته للوقوف إلى جانب الإدارة الاستعمارية. (PAILLAT, 1961, p. 132) انطلاقا من هذه المعطيات، شرعت السلطات الفرنسية لاحقا في إنشاء قوات مضادة لجبهة وجيش التحرير الوطني، تضم عناصر جزائرية وأوروبية، أطلق عليها اسم "فرق الدفاع الذاتي".

تعد هذه الفرق من الوحدات المساعدة التابعة للجيش الفرنسي، ولا تتقاضى أجورا منتظمة، كانت تنشط أساسا في حالات الدفاع عن البلدات عند التعرض لهجوم مفاجئ. وقد زُود أفرادها ببنادق صيد وقنابل يدوية دفاعية، وكانوا عادة على مقربة من المراكز العسكرية، بحيث يطلقون الإنذار عند وقوع أي هجوم لتتدخل القوات الفرنسية سريعا.

بداية من شهر جانفي 1957، كان هناك نظريا حوالي 141 مجموعة تضم 3502 قرويا مكلفين بأمن دواويرهم أو مشاتهم. وقد تم انشاء فرقة أخرى ببوحمامة خلال الفترة من 07 إلى 22 جويلية 1955 (A.O.M81F177, 1955)، سلمهم الجيش الفرنسي عددا محدودا من الأسلحة، أساسا بنادق صيد. وكانت مهمتهم الرئيسية تزويد العسكريين الفرنسيين بالمعلومات عن تحركات ما تسميهم "العصابات المتمردة".

من حيث المبدأ، لم يكن جميع أعضاء مجموعات الدفاع الذاتي مسلحين، أو كانوا يتناوبون على حمل السلاح، ولذلك لم يعتبروا وحدات مساعدة ذات طابع عسكري، ولم يكونوا، في البداية على الأقل، يتقاضون أجورا. وكانوا يكافئون فقط بأولوية التوظيف. ومع ذلك، جرى الحرص على إدراجهم ضمن "المقاتلين المدنيين لقوات حفظ النظام"، وقد تلقى الضباط الفرنسيين أوامر بالإكثار من عددهم فبلغ عددها 287 مجموعة في نهاية 1957، و814 في نهاية 1958، و1372 في نهاية 1959، و2030 في نهاية 1960. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 9)

بحلول سنة 1961، ومع تزايد سرقات الأسلحة، جرى سحب البنادق الحربية من عدد كبير من مجموعات الدفاع الذاتي، كما حُلّت المجموعات "المشبوّهة" فانخفض عدد القرى المزوّدة بالدفاع الذاتي من 2065 في الربع الرابع من 1960 إلى 1140 في الربع الرابع من 1961، في الوقت الذي تراجع فيه عدد الأسلحة المتاحة لهذه المجموعات من 700 28 في الربع الأول من 1961 إلى 200 15 في الربع الرابع من السنة نفسها. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 9)

في الواقع، لم يكن لمجموعات الدفاع الذاتي، التي سرعان ما اخترقها عناصر من جبهة التحرير الوطني، سوى مبرر عسكري ضعيف. بل إن عددا من الضباط، مثل الجنرال ماسوسنة 1959، نددوا بما سموه "الخيانة المستترة لمجموعات الدفاع الذاتي، ولا مباليتها المشبوّهة تجاه المتمردين، عندما لا تكون هي نفسها من يزودهم بالذخيرة أو التموين"، بل إن بعض القرويين صرحوا علنا: "قبلنا السلاح على مضض وخوفا من انتقام قوات حفظ النظام، لكننا لن نستعمله ضد إخوتنا المقاتلين" (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 9). أما النتيجة العملية بالنسبة لمن بقوا الى جانب فرنسا فكانت إنشاء مراكز تدريب للدفاعات الذاتية (CFAD)، حيث جرى تلقين قادة الدفاع الذاتي ونوابهم ومتطوعين آخرين وجميع الذين تابعوا هذه الدورات (20000 في أبريل 1960) فنون الدفاع وأصبحوا يتقاضون أجورا، وإضافة إلى ذلك، تلقى جميع الأعضاء المعينين في مجموعات الدفاع الذاتي، بصفة مجانية، قبعات شرطة من قماش كاكي وشارات للدفاع الذاتي، وكان ارتداؤها إلزاميا

(AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 9)

3-5- وحدات خاصة:

3-5-1- قوات كوبيس أو القوة K:

بلحاج الجيلالي عبد القادر مناضل سابق في حزب الشعب الجزائري (PPA) وعضو في المنظمة الخاصة (OS). شهدت منطقة الونشريس، التابعة للولاية الرابعة التاريخية، خلال الفترة الممتدة بين جويلية 1957 وأفريل 1958 نشاطا لحركته المعروفة باسم "البلحاجيست" أو "كوبيس". وقد تمركزت هذه الحركة في عدد من القرى والمناطق الريفية خاصة بنواحي زدين والعطاف بأولاد بالرحمة والرواج والمغازي والطيايين، مستفيدة من الطبيعة الجغرافية للمنطقة.

بدأ بلحاج منذ سنة 1956 في إقامة علاقات مباشرة مع بعض الضباط الفرنسيين، من بينهم قائد فرقة الحركي HENTIC والمشرفون على المصالح الإدارية المتخصصة، وهو ما مكّنه من الحصول على دعم غير مباشر من السلطات الاستعمارية. وقد استغل هذا الدعم في توسيع نفوذ حركته المضادة لجيش وجبهة التحرير الوطنيين وتعزيز قدراتها التنظيمية والعسكرية (قليل، 1992، صفحة 76).

خلال هذه المرحلة، التحقت بالحركة مجموعات من المناضلين الذين تمكنوا من الإفلات من الاعتقال بعد الإضراب العام لسنة 1957 وتفكيك التنظيمات الثورية في المدن الكبرى، خاصة في العاصمة ومحيطها. كما انضم إليها عدد من الشباب الذين كانوا يسعون للالتحاق بجيش التحرير الوطني، غير أنهم وقعوا ضحية التضييق، معتقدين أنهم ينخرطون في صفوف الثورة. (قليل، 1992، صفحة 76)

اعتمد بلحاج خطابا سياسيا ودعائيا يهدف إلى كسب ثقة أتباعه، حيث كان يقدم نفسه كمناضل وطني، يرفع العلم الجزائري، ويتحدث عن مشروع مقاومة وشيكة ضد القوات الفرنسية. في المقابل، كان يهاجم جبهة التحرير الوطني، متهما إياها بالابتعاد عن القيم الدينية والوطنية، الأمر الذي استغلته الإدارة الاستعمارية لإضعاف صفوف الثورة. (قليل، 1992، صفحة 76)

أطلق بلحاج على تنظيمه اسم "جيش التحرير الوطني الحقيقي"، في محاولة لإضفاء الشرعية على حركته، كما نسق نشاطه مع الباشاغا بوعلام المدعوم من السلطات الفرنسية. وبفضل هذا الدعم، تمكن من تسليح أتباعه وتوسيع رقعة نفوذه من وادي الفضة إلى عين الدفلى، ليصل عدد عناصره إلى حوالي ألف مسلح، مما شكل عائقا أمام نشاط جيش التحرير الوطني في المنطقة. (بورقعة، 2000، الصفحات 113-114)

أمام هذا الوضع، قررت قيادة الولاية الرابعة، بقيادة العقيد أمحمد بوقرة، القضاء على هذه الحركة التي باتت تشكل خطرا على مسار الثورة. وقد تم تنفيذ عمليات عسكرية ضدها خلال

شهر رمضان سنة 1957، أدت إلى وضع بلحاج في موقف حرج، لم ينج منه إلا بتدخل الطيران الفرنسي، وهو ما كشف حقيقة علاقته بالاستعمار أمام أتباعه. ونتيجة لذلك، بدأ عدد كبير من عناصر الحركة في مراجعة مواقفهم، وشرعوا في الاتصال بقيادة الولاية الرابعة معلنين رغبتهم في الالتحاق بجيش التحرير الوطني. وافقت القيادة على إدماجهم، مشرطة القضاء على قائدهم. وفي ليلي 27 و28 أبريل 1958، التحق نحو ألف عنصر بصفوف الثورة، بعد أن تخلصوا من بلحاج، وتم توزيعهم على مختلف المناطق تحسبا لأي رد فعل فرنسي. وقد ردت القوات الاستعمارية بحملات تمشيط واسعة استمرت عدة أسابيع، في حين تمت محاسبة كبار مساعدي بلحاج وضباطه من طرف جيش التحرير الوطني. وهكذا انتهت هذه الحركة، التي شكلت إحدى أدوات السياسة الاستعمارية الهادفة إلى زرع الانقسام داخل الصف الوطني، وتعطيل مسار الكفاح التحرري. (بورقة، 2000، الصفحات 113-114)

5-3-2 الجنود المصاليين:

وهم التابعين لبعض الجماعات المسلحة المصالية، حاربوا في البداية ضد فرنسا، ثم حاربوا جيش التحرير الوطني. يقصد بهم أساسا قوات الجنرال بلونيس البالغ عددهم نحو 3500 رجل الذين كانوا يتقاضون رواتبهم من فرنسا، وحملوا اسم "الكوماندوس الجنوب-جزائريين". خاض هؤلاء عدة معارك إلى جانب الفرنسيين: معركة جبل حواص يوم 25 سبتمبر 1957، معركة قطية وتاوارزة بنواحي الشارف في نوفمبر 1957، إشتباك حرارة شمال الجلفة في جانفي 1958، معركة جبل مناعة في جانفي 1958، معركة جبل الزرقاء بالقرب من بوسعادة في 02 فيفري 1958، معركة جبل مساعد في مارس 1958. (VALETTE, 2003, p. 326)

في إطار الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الحركة، تم في أواخر سنة 1957 تعزيز قوات المنطقة الثالثة بدعم من الولاية الخامسة، حيث أرسل عمر إدريس كتيبتين من المجاهدين للمشاركة في عمليات الحصار والتطويق، بالتنسيق مع قوات المنطقة الثالثة بقيادة أحمد بن عبد الرزاق المعروف بسي الحواس. وقد أسهم هذا التعاون بين المنطقتين في تكثيف الضغط العسكري على عناصر الحركة. وفي هذا السياق، نُفذت سلسلة من العمليات والهجمات والمعارك في عدة مناطق جبلية، من بينها جبال مناعة، وبوكحيل، ونسنيسة، وقرون الكبش، وكحيلة، وبوديرين، والمقسم. وأسفرت هذه المواجهات عن إلحاق خسائر معتبرة بقوات بن لونيس، وأدت إلى تقليص مجال تحركها وإضعاف قدراتها التنظيمية والعسكرية. كما مكّنت هذه العمليات من تطهير عدد من المناطق، لا سيما نواحي بوديرين، ومساعد، ولكحل، من تواجد عناصر الحركة. وبعد

انكشاف حقيقة تعاون بن لونيس مع السلطات الاستعمارية، شهدت قيادته الداخلية حالة من الانقسام، حيث انقلب عليه بعض مساعديه وقادته. وفي هذا السياق، عُثر عليه مقتولا بجبل زمرة، بناحية أولاد عامر، بتاريخ 13 جويلية 1958. وقد رافقت حادثة مقتله روايات متضاربة، إذ

تباينت المصادر بين من يرجعها إلى عملية نفذها جيش التحرير الوطني، ومن ينسبها إلى تصفية قامت بها السلطات الفرنسية نتيجة خلافات داخلية حول بعض القضايا. (MATHIAS, 1994, p. 328) وباستثناء 248 من جنوده الذين قبلوا في صفوف الحركي، عاد الباقون (ما بين 1200 و1500 رجل) إلى القتال ضد الجيش الفرنسي (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 4).

5-3-3 جيش سي الشريف:

وهم مجموعة صغيرة قوامها نحو 150 رجلا انضموا إلى صفوف الفرنسيين في أفريل 1957، وعرفوا باسم قائدهم سي الشريف، كان عددهم 350 رجلا في 1957). وقد أطرّت هذه المجموعة من قبل 90 فرنسيا من ضباط وضباط صف وجنود، وحملت اسم القوة المساعدة الفرنسية-المسلمة (FAFM)، ويقال أن عددها بلغ في أقصاه 500 رجل بحسب بعض المصادر، و900 بحسب أخرى. (AGERON, Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie, 1995, p. 4)

6- خاتمة:

من خلال ما سبق توصلنا الى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- كانت سياسة تجنيد الجند المساعدين الجزائريين خيارا استراتيجيا اعتمدته فرنسا لتعزيز سيطرتها العسكرية والأمنية خلال فترة الاحتلال، خاصة أثناء الثورة التحريرية.
- أظهرت التجربة أن هذا التجنيد لم يكن ذا بعد عسكري فقط، بل حمل أبعادا سياسية هدفت إلى تفكيك البنية الاجتماعية وإضعاف الوحدة الوطنية.
- اعتمدت السلطات الاستعمارية على هذه الفئات للاستفادة من معرفتها بالمجال الجغرافي والسكان المحليين، في إطار حرب مضادة لحرب العصابات.
- اتسم الوضع القانوني والاجتماعي للجند المساعدين بالهشاشة وعدم الاستقرار، مما جعلهم عرضة للتمييز والاستغلال.
- تنوعت تشكيلات القوات المساعدة وتعددت وظائفها، غير أنها ظلت خاضعة لرقابة صارمة من قبل القيادة الفرنسية.
- شكلت فئة الحركي العمود الفقري للقوات المساعدة، رغم محدودية الثقة التي أولتها لها السلطات الاستعمارية.
- كشفت الممارسات الميدانية عن ضعف فعالية العديد من هذه التشكيلات، نتيجة الاختراق الثوري لها وانعدام الولاء الحقيقي لفرنسا.

- ساهم اعتماد فرنسا على وحدات محلية موالية في تعميق الانقسامات داخل المجتمع الجزائري، دون تحقيق استقرار دائم.
- أبرزت التجربة فشل سياسة "كسب القلوب والعقول" في كبح المد الثوري أو احتواء الثورة التحريرية.
- تؤكد هذه المعطيات أن إرادة التحرر والوحدة الوطنية كانت العامل الحاسم في إفشال المشروع الاستعماري، رغم تعدد أدواته وأساليبه.

قائمة المراجع:

أولا المراجع باللغة العربية:

1. سعدالله، أ. (1992). *الحركة الوطنية الجزائرية ج3*. بيروت: دار الغرب الاسلامي.
2. بورقعة، ل. (2000). *شاهد على اغتيال الثورة*. الجزائر: دار الحكمة..
3. سعدالله، أ. (1992). *الحركة الوطنية الجزائرية*. بيروت: دار الغرب الاسلامي.
4. عائشة ليتيم. (2018). *حقائق تاريخية عن المجندين الجزائريين في حروب فرنسا من 1840 إلى 1962*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
5. عمار قلليل. (1992). *ملحمة الجزائر الجديدة ج3*. قسنطينة: دار البعث.
6. مرتاض، ع. (ا). دت. *دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962*. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

1. 81f13CAOM. (1954_1962).
2. A.O.M81F177. (1955).
3. A.O.M93/4408. (13 Août 1955). *Les autorités locales et les séparatistes*, La dépêche de Constantine.
4. A.O.M93/4408. (1955). *Rapports mensuels vus par l'IGAME, Rapport mensuel d'information sur l'activité musulmane dans le département de Constantine, mois de décembre 1955*.
5. A.O.M9314/96. (1955). *Supplétifs*, GMPR(54-55), GMS(55-62).
6. AGERON, C.-R. (1995). Les supplétifs Algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie. *Vingtième Siècle. Revue d'histoire*, pp. 3-20.
7. AGERON, C.-R. (2003). «Les militaires algériens de l'armée française de 1954 à 1962». *Actes du colloque international Des hommes et des femmes en guerre d'Algérie 7 et 8 Octobre 2002*. Paris: ,Edition Autremets.
8. BARTET, S. (1997). « Les Sections Administratives Spécialisées en Grande Kabylie 1955-1962 :Ambigüités et échecs d'une politique de

- pacification ». *Mémoire de maîtrise d'histoire, Sous la direction du Professeur de Jean-Louis TRIAUD*,. Université de Provence,.
9. BOULHAIS, N. (2002). *Des harkis berbères de l'Aurès au nord de la France*,. Lille: Presses Universitaires du Septentrion.
 10. CAZORLA, C. (2002, n°229). "Concept d'emploi et évolution statutaire des supplétifs durant la guerre d'Algérie". *Revue historique des armées* (http://www.harki.net/docs/Concept_emploi_suppletifs_revue_hist_des_armees_229_2002.pdf?PHPSESSID=99ec4f2a1acc55617f218b10faa78c21).
 12. FAIVRE, M. (1955). *Les combattants musulmans de la guerre d'Algérie:Des soldats sacrifiés*. Paris: Edition l'Harmattan.
 13. HAUTREUXFrancois-Xavier. (2007). « Au delà de la victimisation et de l'opprobre :Les Harkis ». *Colloque Pour une histoire critique et citoyenne :le cas de l'histoire franco-algérienne*,20-22 juin2006. Lyon: ENS LSH,[http:// ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france](http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france).
 14. Les autorités locales et les séparatistes. (13 Août 1955.). *la dépêche de Constantine*.
 15. MATHIAS, G. (1994). « Les SAS:Une institution ambiguë:entre idéal et réalité(1955-1962) » *Mémoire de maîtrise d'histoire,Sous la direction du Professeur de Jean-Louis TRIAUD*. Université de Provence,.
 16. PAILLAT, C. (1961). *Dossier secret de l'Algérie*. Paris: Le livre contemporain.
 17. VALETTE, J. (2003). « Militants et combattants messalistes 1954-1962 »,. *Actes du colloque international Des Hommes et des Femmes en guerre d'Algérie7 et 8 Octobre 2002*. Paris: Edition Autrement.